

كنت اصح وهذا الضمير بسببه البه في يوم ضمير
 لسان والكوفيون ضمير الجبول وقال الرضي هذا الضمير كانه
 راجع في الحقيقة اليه المتبول عنه بسؤال حقدل تقول هو
 لا غير حقدل كانه يسمع ضوضاء وجلبت فانكم لا حقدل
 ما لسان والقصة فقيده هو لا غير حقدل فانما كان للمعنى
 اليه الذي تضمنه السؤال غير ظاهر قبل التفسير في التعديل
 بخبر هذا الضمير الذي يتعقبه بلا فصل لانه معين المتبول
 عنه وحيث انه في ان تلك الحالات الجملة بعد الضمير لم يوت
 بها الجوز التفسير بل هي كسائر اخبار المتبادلات لكن
 سميت لتفسيرها لما بينت وانما كان هذا الضمير مفرقا
 عايبا مذكرا او مؤنثا لانه لسان او القصة وكل مفرقا عايبا
 والاول مذكر والثاني مؤنث واما ان لا يفسر الا جملة
 فلانه موضوع الحديث والسان وهو لا يكون مضمون
 مفرقا وقد اجاز بعض النحاة تفسيره مفرقا والاولى
 خبرية وقد علمت مما ذكره الرضي انها في الحقيقة جوابا
 لسؤال حقدل وهذا لا يتصور في الانشاء **وضع حقدل**
مقصودا في مثل قول الشاعر ان من لام في بني بنت حسان

٢٨٧
 والضمير في قوله
 والضمير في قوله
 والضمير في قوله

المد وأعضه في الخطوط والمسوق لخلافه مع الضعف
 صرورت في صورة الفصائل مع دلالة الكلام عليه
 وذلك ان نواسم الاستدلال تدخل على علم المجازات
 وقد حذر الكلام على ذلك في اسميات واخرى بنام فم المنصوت
 قال ابن الحاجب في شرح المفصل ولا يجوز في معنى الكلام
 ان زيد قائم لانه ضمير مضموم فلا يجوز ان يشترط المنصوت
 فيه ويزق بين المحذوف ولستة المحذوفين كما قيل وانما
 قال وليس الموضوع موضع حذف امالته لادليل عليه واما لانه
 المضموم من الكلام المصدرية هو التقدير العظيم فلا يلائم
 الاختصار واما لانه يفوت المضموم منه بخلافه **ولم**
مع ان الفتوحة المحققة نحو واخره عوام ان الجهد للدر
 العالين وهذا بخلاف ان للكسورة فاتها عند التحذوف يجوز
 الغاء ما نحو ان زيد قائم واما الياء في الظاهر نحو وان
 كل المتلبه فينتهم والستة في ذلك لانه لما كانت الفتوحة
 فرعاً عن الكسورة كالف في التلام اعمالها اظهر ان الماعرمة
 للفرع على الاصل في الصور الظاهرة في جملها في الظاهرة
 كالمغاث واعلوان المحققة في اسم ظاهر ليدرج حسب